على هامش الصراحة

ضغط المسؤول وضغطنا !!

إحسان شمران الياسري

ماذا لو قال لك موظف البريد أو وكيل الحصة التموينية (تعال باجر)، أو سلمك مسحوق الغسيل للشهر السادس بدل الصابون، أو اتصلت (مليون) مرة بالهاتف النقال لكي تقول لأخيك (شلونها الوالده)، أو تحطمت سيارتك من مطبّات شوارع عاصمتك العظيمة التي جرى إصلاحها منذ عام ٢٠٠٤ ستين مرة.. أو طلبت إحدى بناتك شراء شيء بمئة ألف دينار قبل أن يحل أجل الراتب بأسبوع، أو قال لك الموظف الوحيد الذي تستأمنه على أسرارك في الدائرة (استاذ الصلاة معك أتم ولكن....).. لأنه يريد أن تصرف له مكافأة، وهو لم يفعل ما يحلل راتبه حتى..

والقائمة تطول.. وكل واحدة منها ترفع ضغطك وضغط أجدادك إلى العشرين، فما بالك إذا اجتمع (الحذاء المشلوع) و(صدر سيارتك المعطّل) و(مأساة الحصة التموينية) و(الشوارع التي تئن تحت بؤس الأداء العجيب للأمانة التي لم تعد أمينة حتى لو (حلفت مليون مرة)، وابتسامة المسؤول الذي يجيدها وحدها..

لقد فكرت في هذه القضايا البسيطة لمواطن عادي مثلي، ثم تخيلت ما يحصل مع مسؤول كبير جداً مثل رئيس الوزراء.. الذي يواجه مشكلة الحصة التموينية لبلاد الرافدين وقوت الشعب الذي تدور مشاكله بين وزارة التجارة والمخازن والنقل والدول المصدرة وسماسرة السوق السوداء وجميلة والشورجة والشائعات (المغرضة)!! التي تطلقها (هيئة النزاهة) عن عرقلة تحقيقاتها بقضايا الفساد في هذا المحور من محاور إدارة الدولة في جزئية (إدارة البطاقة التموينية).. وقضية السمن النباتي الفاسد، والوزير المحمي بأسوار التوافقات.

وتصورت مشكلة المسؤول من شاكلة السيد المالكي مع ما يسمع ويرى، وحجم الوثائق التي تقع تحت يده وأمام عينه وفي ضميره.. وتخيلت حجم عذابه وهو يرى خيرات بلاده التي لا تحصى تضيع، ويضيع معها الزمن الذي لم نتعلم أن نقدّر له قيمة.. وتساءلت: إلى أي درجة يصل ضغط المالكي وهو يطالع البريد بعد أن يتناول عشاءه، والى أي درجة يصل وهو يفتح عينه صباحا على آمالنا التي تضيع.. وكأننا أمام (مزحة) كبيرة اسمها (ثماني سنوات بعد سقوط الدكتاتورية).. كيف يقضي هذا الرجل ساعات يومه مقيداً بين ملايين المشاكل، بعضها بحجم العراق، وبعضها بحجم النميمة والغيبة والحسد.

ويوم كنا نعتقد أن المالكي وسواه محبوسون في المنطقة الخضراء، لا يعلمون عن أحوالنا شيئاً، وجدناهم يعلمون عن مصائبنا، ليس حجمها ونوعها، بل جذورها وأبطالها وأبعادها ووسائل الخلاص منها، فضلا عن دورهم في حلها.. ولكن المعرفة نصف الحل، وعليهم أن يضمنوا وجود الأبطال الذين يساهمون معهم في حلها..

كيف يقضي المسؤولون أوقاتهم بين معارك سياسية وإدارة شؤون الدولة؟

أحسب إن القصة تتمرغ يومياً بين خصوصيات السياسة وعموميات الدولة، فتنتصر السياسة وتُبْلى أولويات الدولة حتى حين.

المـــــــدى.. تـــعـــزيـــز المـــواطـــنـــة

ما بين نهاية نظام شمولي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ويومنا هذا ، محطات كثيرة وكبيرة ومهمة مر بها الإعلام العراقي، هذا الإعلام الذي انطلق بقوة في فضاء واسع منحه إياه التغيير الكبير ، هذا التغيير الذي لم يكن سياسياً بقدر ما كان هو الآخر تغييراً شمولياً ، برزت ملامحه وعناصره على المستوى الإعلام بالبلد بشكل كبير جداً .

هذا التغيير قد فتح الباب واسعاً للصحافة العراقية بصورة خاصة والإعلام بصورة عامة لأن يكون بالفعل السلطة الرابعة ويمارس دوره المتوقع منه في بلد ظلت وسائل الإعلام بكافة أشكالها مسخرة لأفكار شخص واحد يمارس جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في مصادرة واضحة ليس لحرية الإعلام فقط بل لجميع الحريات.

حسين علي الحمداني

وكما قلنا شكل التاسع من نيسان نقطة التحول الكبيرة في الإعلام العراقي وبالتحديد الصحافة مما جعل مفهوم الإعلام كسلطة رابعة أمراً واقعاً في ظل الدولة العراقية القائمة على فصل السلطات، وسلطة الإعلام التي نتحدث عنها لم تأت من فراغ بقدر ما جاءت من إن الديمقراطية لا يمكن أن تأخذ مداها وسعتها ما لم يكن هنالك إعلام ديمقراطي هو الآخر يأخذ على عاتقه مهمة صناعة المجتمع وترسيخ قيم الديمقراطية ، وكما هو معروف فإن الإعلام في الدول الديمقراطية لا يمكنه أن يتنفّس الحقيقة ويكتب الصدق وينقل الرأي والرأي الآخر إلا عندما يكون جزءاً من الشعب بكل شرائحه وأيدولوجياته الفكرية ومكوناته، وليس جزءاً من منظومة الدولة أو الحكومة لأنه سيكون بمثابة «التابع» للحكومات وجزءاً من سيطرتها على وعي الشعوب عبر وسائل الإعلام التي تمتلكها الدولة وتسخر للحكومة والأحزاب المشكلة لها.

ومع هذا فإن الطريق لم يكن مفروشاً بالورود كما يتصور البعض، خاصة وإن البعض ما زال يفكر بعقلية النظم الشمولية وما زالوا يحاربون الإعلام الواعي والديمقراطي وينظرون إليه بذات النظرة التي كانت سائدة قبل نيسان ٢٠٠٣ ، متناسين بأن المرحلة الحالية هي مرحلة الإعلام الحر الملتزم غير المنفلت ، ويعرف الجميع أن للإعلام الحر والنزيه أعداء كثراً في مقدمتهم الأنظمة المعزولة عن شعوبها أو الأنظمة الدكتاتورية والبوليسية، إذ تحاول هذه الأنظمة السيطرة على أجهزة الإعلام ومنعها من القيام بدورها الوطني، فإذا لم تطرح الرأي والموقف الذي يوافق عليه النظام الحاكم، فسيواجه المنتسبون إليها في مثل هذه الدول التهديد بـ «غياهب» السجون وربما الاغتيالات، وإغلاق الصحف ومصادرتها ومنع توزيعها.

والإعلام الحرّ الصادق هو بمثابة مرآة «ناصعة» تستفيد منه الحكومات في خططها المستقبلية بما يعبّر عن رغبات الشعوب وطموحاتها، بل يشكل عندما يكون مستقلاً قوة دافعة في التأثير على الرقعة الجغرافية التي يوزع فيها ويطل منها على القراء عبر توجيه الآراء والأفكار وتنظيم الخطط في المجالات كافة.والإعلام لا يغيّر القوانين، لكنه قادر على رصد السلبيات وتحويل القارئ إلى أداة «فاعلة» لاختيار الأصلح والأنضج للمجتمعات والحكومات، ووفق هذه المعطيات بات العراق الآن يمتلك إعلاما حرا ونزيها يتعاطى مع الشأن العراقي بحيادية ومهنية ناقلا الحقيقة للشعب بشكل يومي وتقف في المقدمة جريدة المدى التي شقت طريقها بثقة لتحتل مكانا بارزا في الصحافة العراقية ، وشكلت نقطة تحول في الصحافة العراقية منذ أعدادها الأولى وحظيت بمتابعة القارئ في عموم العراق وخارجه عبر إدامة التواصل التكنولوجي واستقطبت عدداً كبيراً من الكتاب العراقيين الذين وجدوا في صفحاتها متنفسا لهم بعد أن عاشوا سنوات طويلة ينتظرون التغيير،وهذا التغيير كما أشرنا فتح آفاق العمل الصحفي على مصاريعها أمام الجميع واكتظت المكتبات العراقية والباعة المتجولين بعشرات بل مئات الصحف الحزبية منها والمستقلة وبدأت بعض رؤوس الأموال تستثمر في ميدان الصحافة حتى بات العراق أكثر البلدان العربية في عدد الصحف اليومية، إلا إن ما يميز المدى إنها صحيفة مستقلة لا تمثل أي اتجاه سياسي بقدر ما هي صحيفة تأخذ مداها وسعتها من نبض الشارع العراقي المتطلع للخبر الصحيح والتحليل الصادق وهذا ما جعلها مستهدفة من قبل البعض بسبب تبنيها مواقف الشعب ودفاعها عنهم وتغطيتها الفعاليات الجماهيرية خاصة بعد ٢٥ شباط الماضي .

لذا نجد بان القاعدة الواسعة من المثقفين الذين كانوا ينتظرون صدور جريدة بحجم ومستوى المدى التي تطورت كثيرا عبر إصدارها ملاحق يومية شكلت نقلة نوعية وتحولت من جريدة يطالعها فرد واحد إلى جريدة العائلة العراقية ، خاصة وإن الكثير من ملاحقها تمثل مادة دسمة للمختصين في ميدانهم لما تحتويه من دراسات وأبحاث في مجالات عديدة .

المدى مشروع ثقافي ناجح اكتسب مقومات نجاحه من التواصل الكبير واليومي بين الجريدة والقارئ ، وهذا النجاح لم يكن من فراغ بقدر ما هو تأكيد حقيقي على أن المدى تخطو خطوات واثقة لتشكل علامة مميزة في الصحافة العراقية عبر دعمها مسارات الديمقراطية والتغيير في عراقنا الجديد.

وهنا يمكننا أن نقول بأن مهمة الإعلام في صناعة التغيير الإيجابي أكبر من مهمة السياسي ، لأن الإعلام ينظر بحيادية كبيرة ونزاهة أكبر ومواطنة شاملة ، بينما نجد السياسي العراقي وبعد كل هذه السنوات لم يستطع مغادرة هويته الفرعية ، بينما نحن الآن نمتلك صحافة تجاوزت الكثير من الهويات لتشكل هوية واحدة هي هوية العراق وتمنح المواطن من شماله حتى جنوبه حق المواطنة في جانبها الإعلامي .

التجلّي السياسي للفكر الديني في العراق

جاسم العايف

يأخذ التطرق للمسألة الدينية وللإسلام السياسي في العراق خلال المرحلة الراهنة أهميته القصوى ، فالتيارات الإسلامية السياسية بكل أنواعها واتجاهاتها ذات حضور مؤثر في الحياة الاجتماعية- السياسية العراقية ، خاصة بعد سقوط النظام البربري الصدامي. الذي مارس ، ببشاعة لا مثيل لها ، كل أنواع الانتهاكات، ضد شعبه، وقواه الوطنية ، وجميع مكوناته الاجتماعية ، وهو أول نظام في التاريخ، استخدم الأسلحة المحرمة دولياً ضد أبناء بلده ، خاصة في كردستان ولمرات عدة وكذلك في أهوار العراق. ولتوازنات سياسية دولية (قذرة)، ومصالح كانت خفية، صمتت كل القوى الكبرى عالمياً،عن تلك الجرائم لأكثر من عقد ، لا بل بعضها ساعده لوجستياً في حصوله عليها وحتى تطويرها، وظل يرعب بها دول الجوار، وشعوب المنطقة.

و القوى، الإسلامية- السياسية عامة وفي العراق خاصة ، تعلن عن توجهاتها وبرامجها وخطاباتها ، من خلال الدمج بين الإسلام كعقيدة وعبادات وقيم إيمانية أخلاقية وجدانية، وتعمل على الربط بين مشروعها الإسلامي- السياسي والدين وعلى وفق تصورها المتمثل بـ"الدولة الدينية" والتي تعتمد (أسس الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع)، و مشروعها السياسي- الاجتماعي ينحو لخلق هوية (إسلامية للدولة وأسلمة المجتمع فعليا) من خلال فرض أنماط معينة للسلوك الاجتماعي ، و طرق الحياة المعيشية الفردية و اليومية الخاصة بالناس .

مستندة في رؤاها هذه على الهوية الإسلامية للأغلبية السكانية في العراق ، والتي في حقيقتها ومراميها هوية شعبية متدينة فطريا ، و وطنية ايجابية وجدانيا ، لا كونها هوية سياسية- دينية ، وذلك لأن الوعي الديني الشعبي وتجلياته في الممارسة الدينية اليومية و الطقوسية ، لا يمكن أن يُفسر بعوامل الإيمان فقط ، بل يميل إلى عوامل ومصالح اجتماعية- سياسية متغيرة دائما ،وان المسار المعقد والملتبس للعلاقات الاجتماعية ، المتشابكة بعوامل شتى مع المصالح الفئوية والتي تقود بالضرورة للبحث في العوامل الكامنة ، التي تبدو أحياناً خفية وكامنة ، تحت سطح العلاقات الاجتماعية، كون عوامل الصراع المتواصل عبر التاريخ هي على المصالح الاجتماعية ومنافعها ، ولا تنحصر فقط في الهويات- الدينية والفرعية والقناعات الإيمانية فقط ، بل هو صراع اجتماعي يتجلى مظهره الفعلي في الانحياز من أجل مشاريع سياسية-دينية ، مختلفة في الغالب ،و الصراع هذا، كما يبدو أن مادته (الماضي) إلا انه في واقع الأمر يتعلق بالحاضر لغرض الإمساك به و بـ(المستقبل) أيضا، ويمكن الاستدلال تاريخيا،على إن المصالح المتغيرة(زمكانيا)، تؤدي إلى البحث في النص الديني (المقدس) ذاته، الى (عنقه بشريا) لغرض تلبية الإرادات العارمة ،والمصالح البشعة والتي لا حدود لها، لرجال السلطة السياسية وطموحاتهم الدائمة في فرض ذلك (النص)، على الناس ، واستنباط الأحكام منه ، وخضوع بعض رجال الدين لتأسيس أنظمة من الرؤى والأحكام الفقهية البشرية، بما يلبي وينسجم مع طموحات الحكام في السيطرة على رقاب (الرعية). وأدى ذلك إلى وقوع بعض رجال الدين تحت ضغوط دائمة سلطوية قهرية ونفعية تطالب وتسعى من اجل وضع الفقه وتفسيره واستنباط الأحكام ، بشرياً منه لخدمة الحكام ورغباتهم وشراهتهم الدائمتين للتحكم في رقاب الناس وإخضاعهم الدائم للسلطة السياسية القائمة أو المتوارثة . ولا يمنع ذلك من وجود بعض علماء الدين ، ممن تمسكوا بإراداتهم الحرة ومفاهيمهم الإنسانية ساعين بجد وإخلاص نادرين ، لتأسيس فقه ديني بشري ، يتفق مع (الإرادة المتعالية)التي خلف (النص المقدس) ذاته ، لغرض الحياة اللائقة على الأرض ولجميع البشر، دون تمييز، باعتبارهم ، وحسب المفهوم الديني ذاته ، (ظلا) أو (خليفة) على الأرض لتلك الإرادة (المتعالية - المقدسة). ونعتقد انه ، من خلال تجنب النظرة الاستعلائية و العدمية ، للتراث الديني ، ولغرض دفع الأمور باتجاه عقلاني منفتح على منجزات الفكر البشري المتنور، أن لا يصبح الدين ومفاهيمه الإنسانية في دوافعها ومراميها الأساسية، إلى عقائد صورية تقع خارج الزمان والمكان. كما يجب أن لا تتحول الأفكار السياسية- الدينية إلى تبرير دائم، لتوجهات السلطة السياسية ، مهما كان شكلها، لأنها في الغالب سلطة قامعة ولمواجهة ذلك ، يجب استيعاب وترسيخ الديمقراطية كقيم وأسلوب حضاري في الحياة اليومية للبشر، وعدم التعامل مع مفهوم الديمقراطية كآليات أو اختزالها في مفهوم الأكثرية والأقلية. إن ضرورة الفهم المتجدد للظاهرة الدينية في مجتمعنا لابد من أن تجعلنا ننأى عما هو معروف عن مواقف البعض السلبية تجاهها وخاصة تجلياتها السياسية الراهنة عراقيا. بعد أحداث ١١ أيلول الإجرامية ومن خلال أجهزة الإعلام الغربية ، وبعض المفكرين الغربيين، الذين هم وأفكارهم امتداد للتوجهات الاستشراقية- الكولنيالية والمعبرين ، حالياً،عن المصالح الواضحة للفئات المتنفذة في مصادر القرار العليا في تلك الدول، و ذهنيتهم المبنية على (صدام الحضارات) باتوا يؤكدون في أن الإرهاب ملتصقاً بالإسلام والعرب والمسلمين وغدا ذلك يترادف بشكل دائم بأن (الإسلام مساويا ودافعا للعنف) من خلال تأكيد مفهوم (الإسلام فوبيا) إعلاميا، وأن (العرب والمسلمين مصدردائم للإرهاب) من خلال تعاملهم مع بعض النصوص الإسلامية بقصديه ، وضمن سياق يجرد النص الديني الإسلامي من الواقعة التاريخية المترافقة معه، والباعثة إليه لإضفاء المشروعية المتواصلة على حوادث وسير وسلوكيات دفعت إليها الأوضاع الاجتماعية السائدة قبل أكثر من أربعة عشر قرنا ، ووصلت إلينا عبر موروث شفاهي خاضع للاجتهادات البشرية ومصالحها الآنية .

ومن النادر اتفاق اغلب الفرق الإسلامية المتعددة، و العاملين في الحقول الإسلامية عليه في حينه، والآن كذلك، ومحاكمة تلك النصوص بعد تجريدها من عواملها التاريخية ودوافعها الآنية كأجندة متلازمة بمعايير العصر الراهن، والدمج بين الأفعال الإجرامية لبعض القوى (المتطرفة الإسلامية) ، السلفية بالذات، وممارساتها التي تعتمد الفهم البشري المتزمت للفكر الديني، وربط ذلك مع كل النتاج الفكري العربي – الإسلامي عبر التاريخ ، إذ يتناغم هذا النهج والمنهج بسوء النوايا في تحليل التاريخ والتراث والمعتقد الإسلاميين، على أسس ذرائعية وتبسيطات وخرافات تعكس النكوص اللاعقلي في فهم التاريخ وسير حوادثه ،خاصة حينما تعتمد بعض القنوات الإعلامية الغربية المؤثرة في توجهات الرأي العام العالمي- الغربي خاصة- وكذلك دراسات و أطروحات بعض المفكرين الغربيين ، الموالين لتيار المحافظين الجدد والذين هم أساساً من غلاة المتصهينين ، وجهة نظر بعض القوى الإرهابية-السلفية ، حلفاء الأمس، زمن المعسكر الاشتراكي المنهار والاتحاد السوفيتي السابق تحديداً، وخاصة مأزقه المدمر في احتلال أفغانستان. إذ التغاضي ،حينها، عن نشاطاتهم الفكرية وصلاتهم التنظيمية وقدراتهم المادية وتبييض أموالهم معروفة المصادر، واعتماد اغلب الأنظمة العربية على ذلك ، ما نحينهم المنابر العلنية للحديث باسم الإسلام دون أن يكونوا مؤهلين فكريا و شرعيا أو مخولين من قبل ملايين المسلمين ومفكريهم المتنورين الذين يؤكدون بأن الأصل في الإسلام الإباحة والحرية في العقيدة وفي أمور الدين، وان الإسلام يخلو في حقيقته وجوهره من الدعوة إلى إلغاء الآخر، أو إلى فرض الأمر الواقع عليه، وبدلالة النصوص القرآنية والسيرة النبوية التي تذهب في هذا المنحى.

ومن المعروف ، أن الإرهاب والعنف ظاهرة بشرية تاريخية قديمة مرتبطة باستخدام العسف والإكراه في التعامل مع الآخر ، و سمة من سمات الإمبراطوريات المتعاقبة عبر التاريخ البشري وفي جميع أنحاء العالم وليس حكرا على دين أو مذهب واحد فقط ، لكن الأمر يتعلق بالكيفية التي يجري فيها استخدام الدين والفهم البشري له، وتوظيف ذلك في المجتمع. وتظل إشكالية الأنا والآخر في القضية الدينية- الطائفية قائمة ، و هذه المسألة تخضع في مراميها ومجالاتها التداولية في الطائفة الواحدة ووهم وحدتها المزعومة أو تمثيلها الأحادي من قبل جماعة معينة انتدبت نفسها لذلك، دون تفويض من احد،أو إجماع ما من الطائفة ذاتها ، وهذا من المستحيلات،وسيكرس ذلك الوهم التقوقع داخل الهوية الطائفية ،عبر منطق التماثل والمطابقة والثبات ومحاولة تكريس الجوهر الواحد والممثل المرجعي الوحيد للطائفة والمذهب،والذي سيحول الدين واجتهادات المذهب الواحد مجرد وقود في الفضاء السياسي- النفعي الراهن ، بينما يكشف الواقع الإشكالات والمصالح الدنيوية المتعارضة بين الفئات والأحزاب والتيارات السياسية الدينية المتنوعة والمتنازعة وحتى المتقاتلة ، على النفوذ داخل الطائفة الواحدة من جهة ، والطوائف الأخرى من جهة ثانية ، ولحل تلك الإشكالات والتنازعات، لابد من فسحة الوطن المشترك المتسع للجميع ، والسلام الاجتماعي ضمن أسس الحوار الديمقراطي العقلاني، وإعلاء مفهوم المواطنة أولا والتعامل مع مفهوم الهوية بأبعادها المتنوعة المتغايرة المنفتحة كهوية مغايرة-متواصلة وغير منقطعة .

فالعراق كما يؤكد الدكتور" عبد الله إبراهيم" في مقالته الموسومة (العراق..إعادة تعريف الهوية- نموذج كركوك) يحتوي على نحو" ست وستين جماعة عرقية ودينية ومذهبية ولغوية". وكل منها يريد ، ويؤكد ويسعى بشتى الوسائل ، على أن يعيد تعريف نفسه، ويجد له حيزاً معترفاً به في الفضاء الاجتماعي – السياسي العراقي ، بعد سقوط النظام الشمولي (القوموي) المنغلق فكرياً وحضارياً، وفي ظل الفوضى الضاربة في العراق الآن . وهذا يدفع بالرغبات والآمال المتطرفة للظهور أكثر من التفكير بالحقائق وقبول الآخر . لذا فإن عملية الفهم المتجدد الايجابي لجوانب الظاهرة السياسية- الدينية وتجلياتها اجتماعياً في مجتمعنا حالياً، يجب أن تتجوهر في كسب الجماهير واحترام قناعاتها واجتهاداتها المتنوعة ، والاستفادة من حسها الشعبي وتوقها للعدالة الاجتماعية- الإنسانية ، لغرض مشاركتها المؤثرة في تكريس حاجاتها المتزايدة إلى الحريات المدنية، المرتبطة بأوضاعها الاجتماعية- الاقتصادية، و هويتها الوطنية العراقية والسعي، دون كلل، لدمقرطتها ، لان ساحة الصراع الفعلية هي الأرض التي يحيون عليها والذين يسعون بدأب وتفانٍ لتغير شروط حياتهم ومجتمعهم عليها أولاً، ولتصبحَ تلك الحشود البشرية ، التي تسعى القوى السياسية- الدينية في العراق للاستحواذ عليها وتجير مشاعرها لصالح مشروعها السياسي أولاً بشتى الوسائل، ولابد لنا من العمل بعقلانية من اجل تحويل تلك الحشود كقوة إيجابية دافعة للتقدم والعدل الاجتماعي-الإنساني والحرية والمساواة.

الـطـاغـيـة يـتـنـاسـل

عمار طلال

بعد سقوط الطاغية صدام حسين، لم نكتشف سريعا أن الطغيان في العراق يسكن في التفاصيل، وهو، على الأقل، يتحول قيمة حياتية شاذة.

وخيل للعراقيين أن الطغيان، متمثلا بصدام كنموذج استثنائي في المنطقة، ينحصر في صور وهالات وحيوات بعيدة، أو قريبة عن الأنظار. ربما كانت بزته العسكرية وكاريزما القائد الأوحد. وربما تلك القصور والحاشية وجموع المصفقين – الخائفين.

صدام كان في كل مكان، راسخا كثقافة ممسوخة.

مخالب الطغيان تنوعت وتناسلت أمثلة وتجارب على طول في الجمهورية العراقية الحديثة التي لملمناها من تحت سرف الدبابات، وعرابي الانقلابات، والارتزاق بحوادث ووقائع التغيير، واخبرا خناجر الحواسم الذين انفلتوا يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣ من داخل العراق واقبل معهم بعض شذاذ الآفاق، يلهثون وراء فاتورة ندفعها لهم شئنا أم أبينا، فضلا عن أدعياء الدين والدنيا مع الذين احتلوا حياتنا وطغوا فيها باسم الدستور والشريعة وما تبقى من أزلام صدام.. صيادو الفرص في كل زمان ومكان الذين يتنكرون لمواقف موالاة صريحة مع صدام يصنعون لأنفسهم تاريخا معارضا ينطلقون به من انتمائهم التام لنظام صدام حتى أن احدهم وضع سلما موسيقيا ساذجا اسماه (سلم صدام) حاول ليّ ذراع دائرة الفنون الموسيقية لإقراره كبراءة اختراع ليس لأنه فتح في الموسيقى إنما لأنه يحمل اسم (القائد العظيم) ،ولما اعترضت الدائرة اشتكاها إلى عبد حمود سكرتير صدام حسين وقد حملت الشكوى ما نصه "انهم لا يحترمون كون الاختراع يحمل اسم القائد صدام حسين" فكان حمود بكل طغيان ارحم من هذا الموسيقي بزملائه فأحال الأمر إلى دائرة الفنون الموسيقية مرة أخرى فشكلوا لجنة أخرى من أعضاء آخرين أيدت ما توصلت إليه اللجنة الأولى من أن هذه السذاجة تحاول ليّ ذراع العلمية لتمرير سذاجتها باسم صدام حسين.

شخصيا، عشت تلك التفاصيل واطلعت على كل هذه المخاطبات جاءني هذا المخترع يدعي أمامي بان النظام السابق كان يحاربه ويهمشه بأمر من صدام حسين وعبر سكرتيره عبد حمود إلى دائرة الفنون الموسيقية في وزارة الثقافة بدليل تنكرها لسلم موسيقي اخترعه، وهو يعلم بأنني قريب من الأحداث.. مطلع على التفاصيل، فماذا يدعي أمام البعيدين.. غير المطلعين؟!

لا حدود بين هذه الكيانات.. الفردي منها والجماعي على حد سواء.. إلا ما يشكله التعايش النفعي عبر التواطؤ على مصالح بعضهم البعض، تفاهما في ما بينهما، وإذا غاب التفهم الضمني نقلوا خلافاتهم إلى الشارع وظلوا هم في منأى من تبعاتها التي يديرونها من مقرات الأحزاب ومجلس النواب إلى الشارع المسكين.. لا حول ولا قوة.. عهد ذاك وهذا العهد.

أناس لا يقلون سوءا عمن سبقهم التحقوا بصدام في ظلمنا بعد أن كنا نعتقد أن مشكلتنا تنتهي بنهاية صدام وإذا بها تبدأ بنهايته لأن أبواب الطغيان مفتوحة في العراق منذ ما قبل حمورابي ونبوخذ نصر مرورا بهما وبكل ما تلاهما إلى ما بعد صدام حسين.

انتشر الطغاة الجدد في ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية كالنار في الهشيم، آخذين إشكالا أميبية مدروسة مع الميدان الذي ينفذون إليه، فالفساد فن غاية في التنظيم. وهناك الذي يحمل بكلوريوس قانون وهو راسب في الإعدادية التي سحب أوراق رسوبه منها بالقوة ومحا أي اثر له فيها واستصدر شهادة نجاح في السادس الإعدادي ثبتها في وزارة التربية حسب ما يدعي ومثلها مراحل نجاح متلاحقة في كلية يعمل بموجبها الآن في مهنة مفصلية تؤثر في حياة الناس.

هذا على مستوى الحياة اليومية، أما ما كان أوسع من ذلك فيتمثل بمن حلوا مدراء عامين ومفتشين عموميين ووزراء باختصاصات لا يمتون لها بصلة.

كان القائد المهووس بذاته يكتفي برصد الأشياء من بعيد لمجده مكتفيا بكون المنجز الفلاني تحقق في عهده مع شيء من هذا الإيحاء يبديه صاحب المنجز كي يأخذ حريته في التعاطي مع منجزاته لخدمة البلاد والعباد وبالذات إذا ما لم يسع لاستحصال مكرمة من صدام نظير هذا المنجز ويحصل عليها، فان شاء عرضه في معرض (هدايا السيد الرئيس) الذي يطلع عليه صدام شهريا أو رفعه عن طريق مكتب السكرتير حمود فتجيئه المكرمة المجزية التي يقدرها صدام شخصيا.

الآن صارت المحاججة باسم الطائفية كي يحققوا موطئ قدم في الدنيا، وكونه ينتمي الى احدى الجهات ينال موقعا لا يعرف منه سوى كونه سبيلا للسرقة في ميدان يحتاج الى علماني تكنوقراط، إلا انهم يديرون الدولة بمنطق "اهجهم وروح القدس ترعاك".

كان ذاك يترك أحلامنا لنا لأنه غير معني بها وهؤلاء يداهمون حتى الأحلام توطيدا لهشاشة داخل أرواحهم تحثهم على ضعضعة الآخرين كي يبدوا متماسكين.وكلما تكلم واحد منهم ادعى انه موهبة صارخة في الشعر والقصة والمسرح والتشكيل إلا أن النظام أراده يمجد الطاغية فرفض، ولو فتح أدراج الجرائد والمجلات ومكاتب فاحصي النصوص المسرحية واللوحات التشكيلية لوجدها تكتظ بأعمال في القصة والشعر والمسرح والتشكيل تمجد القائد لكنها رفضت لضعف مستواها الذي حال دون نشرها في الجريدة أو عرضها على المسرح أو زجها في معارض الحزب.

لو اطلعت عليه اليوم لقال لك إن النظام السابق يهمشني لأنني لم أكن موالياً له، بينما هو موال وأكثر ولاء من الموالين!